

ان الله على كل شيء قدير

قد انطبع بفضلك المنان بقى الانس والجان المجموعه المعجيه فيها

الاسماء الطيبه

والعلاقات الرابطة

والخاتمة عليها الانامى

سنة راس الاربعه واثنتين بعد مضى الالف المائتين من الهجرة النبوية

في المطبعة المتبركة العلوية باستان على نخشب

من الفضل كما زعموا في كتابه في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ترتيب القاسم فافض من الواجب تعالى
 ترتيب الحد وكذا في ترتيب الواجب تعالى
 على القاسم بان التصور المسمى بـ
 المفيض للصوره المقصود
 افزعه وفي القول السيد البردي
 في الخافي القاموس فافض لما على
 دام ظل الله قوله الا فافضه
 بالاسم والقرآن في ترتيب
 من باب الا لا في ترتيب
 في ترتيب القاسم فافض من الواجب تعالى

[illegible]

الحکم فی تفسیر حدیث ابن عباس
فی التفسیر یک متن از کتاب التفسیر فی التفسیر
نسخه

نماز

ع. ز.
مايرغب
خ.

ان كان العلم بالزمان في ذاته لا يتوقف على العلم بالزمان في ذاته بل يتوقف على العلم بالزمان في ذاته
 ان كان العلم بالزمان في ذاته لا يتوقف على العلم بالزمان في ذاته بل يتوقف على العلم بالزمان في ذاته
 ان كان العلم بالزمان في ذاته لا يتوقف على العلم بالزمان في ذاته بل يتوقف على العلم بالزمان في ذاته

فجمع المتعدي في الامم كالاشياء على شئ واحد وعما ذكره في القاسوس تحتية امي محسنة
 وجابته بجماعة على صفة الفاعل على القاسوس ثم الحزن بجماعة لا مبرها حنة
 كما به المقاصد مما يخرج الطالب في تحصيله وتكميله والامر ارجع سر تايكته في الام
 بالفتح جمع شتر بالكلية يرد في الصالح والحق ضد الباطل والصريح الخالص
 والاسعاد الالمانية وما حوت بنية قمه لتسليق الخاطب على يدي السيف فيوت
 المقصود والمستفيض الذي لئال فاضلة الملاء وغيره الجود بالضم معرف قوله
 يتحقق كل فرد منه بعد الخ امي بعدية زمانية وهي التي بها يمتنع اجتماع البعد مع قبل
 لتحقيقها في اجزاء الزمان نفس واتها وفي الزمانات بواسطة كما تقر في موضعه
 ان العلم المتجدد الذي ينبغي عن التجدد والحدوث هو العلم الكلي الذي لا يجمع فرد
 منه مع موصوفه وعالمه حقيقة وحد وثابل يتحقق اول الموصوفه ثم يتحقق وجوده
 زمان في ذلك الفرد وان هو العلم المحصول في الحادث اذ التقدم تقدمه جماع مع كل
 والحضور في فاعله الكلي ولا يصح ان يراو بها البعدية الذاتية وهي التي بها
 يمتنع وجود البعد بدون القبل كما لو خرج من الاشارات وهذا المعنى كما يوجد في الحصول
 الحادث يوجد في الحصول القديم ضرورة التتابع وجود الحاصل وان يحصل فيقضي
 وهو الحصول على اطلاقه وهو خلاصة مقتضى كناية بعيدا او يمكن ان يقال كما سنبينه الضمانات
 في بعض تعليقاته من ان كلامه هذا يدل على ان الانقسام الى تصور التصديق علة
 اى تخصيص القسم بالحصول في الحادث ولا يمكن المعارضة بان الفضة وهو

فان لم يكن العلم بالزمان في ذاته لا يتوقف على العلم بالزمان في ذاته بل يتوقف على العلم بالزمان في ذاته
 ان كان العلم بالزمان في ذاته لا يتوقف على العلم بالزمان في ذاته بل يتوقف على العلم بالزمان في ذاته
 ان كان العلم بالزمان في ذاته لا يتوقف على العلم بالزمان في ذاته بل يتوقف على العلم بالزمان في ذاته

ان كان العلم بالزمان في ذاته لا يتوقف على العلم بالزمان في ذاته بل يتوقف على العلم بالزمان في ذاته
 ان كان العلم بالزمان في ذاته لا يتوقف على العلم بالزمان في ذاته بل يتوقف على العلم بالزمان في ذاته
 ان كان العلم بالزمان في ذاته لا يتوقف على العلم بالزمان في ذاته بل يتوقف على العلم بالزمان في ذاته

عالمه

ان كان العلم بالزمان في ذاته لا يتوقف على العلم بالزمان في ذاته بل يتوقف على العلم بالزمان في ذاته
 ان كان العلم بالزمان في ذاته لا يتوقف على العلم بالزمان في ذاته بل يتوقف على العلم بالزمان في ذاته
 ان كان العلم بالزمان في ذاته لا يتوقف على العلم بالزمان في ذاته بل يتوقف على العلم بالزمان في ذاته

[illegible]

والعامة في التحاظر شرح المنقول في العلم الحضورى في العلم والاعلم بالصوره
منه من خصيص الحضورى بالحدوث
وان كان من متحققا بحدوث الموصوف لكن ليس من كماله فقول بوجوبه
متحدوه واما العلم المتعلق بهذا المفهوم الكلى فهو علم حصولى فلا يرتفع اليه
ويعلم ان لا يراى في العلم النوعى ليس علم الصورة العلمية فهو علم انما له في حقيقته
ان الموصوف البعدية المذكورة بعدية تكون مقتضى نفس طبيعة ذلك الفرد البعدية في العلم
الصورة العلمية بالنظر الى كونها حصوليا ليس بديا اما الاول فلما بناء على ان العلم
المتعلق بالصورة العلمية امر كلى ليس كذا كذا اما الثاني فلما بناء على طبيعة العلم
والعلم في الحضورى فكما لا يدخله الوصف حصولية في اقتضاء البعدية في الصورة
العلمية كذا لا يدخله فيه في علمها الحضورى فليسا بل قوله في الاحتياج في غير
ولا يلزم على التفسير شي من مصداق التعجب في حصولى الاحتياج ولا احد بها فقط بل
الاختصاص العلم بالتعجب وقوله فيها ووصفها مساوية صحيحة معاينة فالكلام
من جانب الصنف فقط ومن الجانبين عاينته انهم قالوا ان العلم له طريق وافر
لكثرة افرادها فلهذا من انظر في الوصف لا يختص بكنهه والصفات الموصفة لا بد
له من ان يكون دون من صوغاتها في التعريف فلهذا في اشارة الى
فكلامنا في الحضورى هو ان العلم لا يكون في حقيقته اشارة الى حيايتها في العبادات
فان قيل لا يكون في حقيقته فلهذا في حقيقته اشارة الى حيايتها في العبادات
فان قيل قوله في الاحتياج فلهذا في حقيقته اشارة الى حيايتها في العبادات
عد ولا عما هو المتبادر وهو المطلق لم يصح تمثيل الشيء كما هو الظاهر بعلم الواجب

في مجموع الاذهان في حصوله في العلم الحضورى في العلم والاعلم بالصوره
منه من خصيص الحضورى بالحدوث
وان كان من متحققا بحدوث الموصوف لكن ليس من كماله فقول بوجوبه
متحدوه واما العلم المتعلق بهذا المفهوم الكلى فهو علم حصولى فلا يرتفع اليه
ويعلم ان لا يراى في العلم النوعى ليس علم الصورة العلمية فهو علم انما له في حقيقته
ان الموصوف البعدية المذكورة بعدية تكون مقتضى نفس طبيعة ذلك الفرد البعدية في العلم
الصورة العلمية بالنظر الى كونها حصوليا ليس بديا اما الاول فلما بناء على ان العلم
المتعلق بالصورة العلمية امر كلى ليس كذا كذا اما الثاني فلما بناء على طبيعة العلم
والعلم في الحضورى فكما لا يدخله الوصف حصولية في اقتضاء البعدية في الصورة
العلمية كذا لا يدخله فيه في علمها الحضورى فليسا بل قوله في الاحتياج في غير
ولا يلزم على التفسير شي من مصداق التعجب في حصولى الاحتياج ولا احد بها فقط بل
الاختصاص العلم بالتعجب وقوله فيها ووصفها مساوية صحيحة معاينة فالكلام
من جانب الصنف فقط ومن الجانبين عاينته انهم قالوا ان العلم له طريق وافر
لكثرة افرادها فلهذا من انظر في الوصف لا يختص بكنهه والصفات الموصفة لا بد
له من ان يكون دون من صوغاتها في التعريف فلهذا في اشارة الى
فكلامنا في الحضورى هو ان العلم لا يكون في حقيقته اشارة الى حيايتها في العبادات
فان قيل لا يكون في حقيقته فلهذا في حقيقته اشارة الى حيايتها في العبادات
فان قيل قوله في الاحتياج فلهذا في حقيقته اشارة الى حيايتها في العبادات
عد ولا عما هو المتبادر وهو المطلق لم يصح تمثيل الشيء كما هو الظاهر بعلم الواجب

في مجموع الاذهان في حصوله في العلم الحضورى في العلم والاعلم بالصوره
منه من خصيص الحضورى بالحدوث
وان كان من متحققا بحدوث الموصوف لكن ليس من كماله فقول بوجوبه
متحدوه واما العلم المتعلق بهذا المفهوم الكلى فهو علم حصولى فلا يرتفع اليه
ويعلم ان لا يراى في العلم النوعى ليس علم الصورة العلمية فهو علم انما له في حقيقته
ان الموصوف البعدية المذكورة بعدية تكون مقتضى نفس طبيعة ذلك الفرد البعدية في العلم
الصورة العلمية بالنظر الى كونها حصوليا ليس بديا اما الاول فلما بناء على ان العلم
المتعلق بالصورة العلمية امر كلى ليس كذا كذا اما الثاني فلما بناء على طبيعة العلم
والعلم في الحضورى فكما لا يدخله الوصف حصولية في اقتضاء البعدية في الصورة
العلمية كذا لا يدخله فيه في علمها الحضورى فليسا بل قوله في الاحتياج في غير
ولا يلزم على التفسير شي من مصداق التعجب في حصولى الاحتياج ولا احد بها فقط بل
الاختصاص العلم بالتعجب وقوله فيها ووصفها مساوية صحيحة معاينة فالكلام
من جانب الصنف فقط ومن الجانبين عاينته انهم قالوا ان العلم له طريق وافر
لكثرة افرادها فلهذا من انظر في الوصف لا يختص بكنهه والصفات الموصفة لا بد
له من ان يكون دون من صوغاتها في التعريف فلهذا في اشارة الى
فكلامنا في الحضورى هو ان العلم لا يكون في حقيقته اشارة الى حيايتها في العبادات
فان قيل لا يكون في حقيقته فلهذا في حقيقته اشارة الى حيايتها في العبادات
فان قيل قوله في الاحتياج فلهذا في حقيقته اشارة الى حيايتها في العبادات
عد ولا عما هو المتبادر وهو المطلق لم يصح تمثيل الشيء كما هو الظاهر بعلم الواجب

قوله يستوجب النسخ عند
فانه يقيم على تقدير اعادة الحضور للامور
المذكورة في هذه المقالة لا ينطبق الحق للمدرسة
او انفع لكونه من مطلق الحضور سواء

واراد المحض عند المدرس يستوجب خلاف ما هو الواقع فلا بد من المصير الى المطلق لا
لتحققه تحقق جميع الافراد قوله فيها ولا يلزم من تضم المحض ان حتى يوجد العلم بالاشياء
بل يكفي تحققه تحقق فردا فلا يلزم وجودها جميعا ثم والقول بتحقيق المحض المطلق من المحض عند المدرس
الغائبة عن احاطته فقط كالصورة العلمية وغيره من نفس لا يكون بحصول الصورة
لا عن المدرس
المراد به الغائب عن المدرس مطلقا واداة الغائب عن كليهما معا ليس هو مفهوم
ان يكون احدهما المدرس او الاخر
فان سكوت في معرض البيان كما تقر في موضعه قوله فالأبصار لا يرى الا في
الحاصل عند الابصار علم حصولي لا حصولي الا لزم ان الالات انجسد انية مدرسه ولا
في المحض من المحض عند المدرس في الابصار ليس المحض ان الالات مع الالات
ليس الا من ان يكون المحض كما سببا والالات ما ودية وفيه انه لم لا يجوز ان يكون
المدرس عند الابصار حاضر عند نفس ايضا لكن واسطة الالات كما يستفاد من ظاهر
كل صاحب الاشراق ولعل هذا القدر من محضه يكفي للامانة في ان نفق الحق بما في
قوله في هذا المقام ان في مقام الاستدلال على تخصيص المور وبالعالم المتجه وهو
ينبغي ان الخ انما ينبغي ان يكون كسبا وكتبا وديريا ونظريا اولاد بالذات
جعل المور وقسمته في اشياء اثبات الاضطرار الى المنطق فافهم قوله ما هو العلم
لان البداية والنظرية من شأن حصول الاحداث دون غيره او من للعلوم تحقق البقاء
وبالمعنى لمصطلح المتعارف بين البداية والنظرية واتهما التضايف الايجاب و
اما الاول فظاهر ان الثاني فعدم خوارزما عما كفا مشى كما نص عليه في رح
اي انتفاء التضايف بين البداية والنظرية
حكمة العين حيث قال قد يكون احدهما اي الايجاب والسلب كما ذاب فقط لاستحالة

[illegible]

درجہ ۱۸۱۱

[illegible]

قوله في الحاشية الاولى علم ان الاول بالاول الاول ثم بالثاني الثاني
 الى ان لا يشترط ان يكون العلم بالاول علم بالثاني بل العلم بالاول علم بالاول
 الى ان لا يشترط ان يكون العلم بالاول علم بالثاني بل العلم بالاول علم بالاول
 الى ان لا يشترط ان يكون العلم بالاول علم بالثاني بل العلم بالاول علم بالاول

ما فيه قوله في الحاشية الاولى علم ان الاول بالاول الاول ثم بالثاني الثاني
 والحاصل ان من قوّم ان ما به الاكشاف فيماعد الحضور في الحصول العلم
 وعليه بنو كون العلم من مقوله الاضافة كما ظن اخرون بل انه لا يتعاشرون من
 مقوله الانفعال والضرورة تشهد بان هذا شأنه هو الصورة الحاصلة ومن
 مقوله الكيف بل يمكن ان يستدل عليه بانفعال الاضافة والانفعال لا يوصف بال
 ولا شئ مما لا يوصف بالمطابقة لغير فلا شئ من الاضافة والانفعال العلم به بالعلم
 المستوي الى قولنا لا شئ من العلم باضافة وانفعال فنفى ان لا يطبق عليه الحضور
 الا بالعلمي المصدر في اصطلاحنا دون ما به الاكشاف بذلك ان يطلق العلم انما
 على الحضور والحصول بالمعنى المصدر في على الحضور والحاصل ما به الاكشاف فلا تنضم
 ما يتوهم فانه قوله ان لا يتقصونه البطلان اسي بعض الافاضل بالكتابة والكتابة
 قوله ليس الا الوجود الذي يكون فردا من افراد الوجود الذي هو نوع حقيقي
 كالوجود الذي هو فردا من افراد النوع الحقيقي سواء كانت اولية او ثانوية خصوصية او غير
 لا بد ان يكون سبعة اوجه لا بد ان يكون نوعا حقيقيا والاضا افراد الوجود وطلوعه
 لا غير الا افراد الخصصية لا يكون مختلفة الحقائق لا مخالفة الحقائق مع طبيعتها الكلية
 قال الاستاذ في هذه الاصول سببها في بعضتها على السجائر الاعتبارية الطبيعية
 كما قيل لو كان مفهومه بالضرورة حقيقيا لكانت على السجائر الاعتبارية الطبيعية
 بالبطيعة الماخوذة مع تميزها بان الحقيقه خارجا وتقسيد واضلا يدل ولا لطف اسير

لان العلم بالثاني علم بالاول الاول ثم بالثاني الثاني
 الى ان لا يشترط ان يكون العلم بالاول علم بالثاني بل العلم بالاول علم بالاول
 الى ان لا يشترط ان يكون العلم بالاول علم بالثاني بل العلم بالاول علم بالاول
 الى ان لا يشترط ان يكون العلم بالاول علم بالثاني بل العلم بالاول علم بالاول

والاعلان
الاول من حيث العموم في عبار
الوصف الثاني من حيث العبار
واحد ١٢ مولا عبد الله
التفريع الثاني من حيث العبار
المذكورة في الفقه ١٢
النسبة المذكورة عبارة عن نسبة بقوله على النسب مع
الاولى كما لا يوهى النسبة وذلك ان الاخيرين
المستكررة فكيف يعقل ان يكون
متحد مع الآخر كما لا يكون هذا مع ١٢
توجب خارجية الآخر لان الثاني من النسب
المستكررة فلا يعقل ان يكون احد اخرين
مفترقا لآخر ولا يكون الا آخر ١٢
مع ١٢

[illegible]

والاقران بالواجب ان يكونا من جنس واحد
 والافراد بالواجب ان يكونوا من جنس واحد
 والافراد بالواجب ان يكونوا من جنس واحد
 والافراد بالواجب ان يكونوا من جنس واحد

قوله كما ان نسبة اى على اى الحشى القائل يكون حقيقة القضية هو الموضع
 والحصول سال كون نسبة رابطة بينهما قوله والفرق بينهما وبين اشخص الحشى
 ان يعنون اشخص الحصة وحقيقتها وان كان هو الطبيعة بلا امر زائد لكنها تختلف
 حسب عنوان والتعبير فان الطبيعة اذا لوحظت بعنوان الاكشاف والاقتران
 بالعوام من شتى شخصاً بعنوان الاقران بالنسبة التوضيفية او الاضافية الى صلتها
 باقرانها مع تلك العوارض تسمى حصة فالسمى واحد والاسم مختلف باختلاف الالاء
 كما ان مصداق موضوع المهلة القدماية والطبيعة نفس الطبيعة الكلية على اعتبار
 من حيث هى وسمعة العموم والوحدة الدينية لكن لى حيلة الطلاق الاعتبارية
 على الافراد المحصية دون الشخصية اللهم الا ان يقال ان الايض باعتبار العنوان لا اعتبار
 التقية الذى هو امر اعتبارى في مفهوم اصليها دون المآخذ واما الاشكال باحجية
 لالوجه لكون الافراد الشخصية موجودات خارجية والافراد المحصية امورات فبينية
 الكما هو اى نسبة فان بعد فان الفرق المذكور في هذا المقام لا يوجب مغاللة
 على من لم يدر اية سلكهم فالتهم قوله وافراد افراد محصية قال الحشى في حاشيته على
 شرح المواقف الوجودية بالمعنى المصدى اللاحق اعنى وكذا سائر المعاني المصدية لتخصر
 الالابلاضافات والتقييدات حقيقة ليست الا مفهومة وقهات ان ساد لميت الالاء
 مفهوماتها كيف اذا كانت مفهوماتها عارضة كحقائقها كانت محمولة عليها بالاشفاق
 او بالمواطاة والاول يتلزم كون الوجود موحداً خارجياً وان لا يتلزم حمل المعنى

بالاقتران بالواجب ان يكونا من جنس واحد
 بالاقتران بالواجب ان يكونا من جنس واحد
 بالاقتران بالواجب ان يكونا من جنس واحد
 بالاقتران بالواجب ان يكونا من جنس واحد

الافراد بالواجب ان يكونوا من جنس واحد
 الافراد بالواجب ان يكونوا من جنس واحد
 الافراد بالواجب ان يكونوا من جنس واحد
 الافراد بالواجب ان يكونوا من جنس واحد

ان جعل المصدري على علم
 بقوله لو افادته ان علم
 ان جعل المصدري على علم
 بقوله لو افادته ان علم

المصدية على معرفة الشيء قال لا شاذ مد المد فله تقرير هذا المقال على ما يظهر بالآراء
مولانا بابل سعيد ١٢ اني خال السيد الزاهد ١٣
المد اعلم حقيقة الحال ان افراد الوجود لو كانت مفارقة لخصصها لصدق الوجود عليها
الصديق لان من لوازم الفردية والثبات لكل شئية باطل فالمدقدم مثله اما بطلان لثبوت
الاشتقاق فلان لكل الفرد على ذلك التقدير عرض لخصه الوجود مع قطع النظر عن حقيقة
في ذهننا او شأنا ذلك فهو موجود خارجي فهذا ايضا كذلك وحقيقة ان لم يعرف من ذلك
الفرد فردا آخر من الوجود سوى لخصه فليكن حال جميع الموجودات كذلك فلا حاجة الى
الفرد المفارقة في شئ منها لانه لا تفاوت في نحو الموجودية بشهادة الموجودين الا فائدة
الفرد فردا آخر وبهذا يتيسر ذلك خلف هذا باطل واما الشق الموطن في فاستدل
ولزومها ببنية لا يحتاج الى البيان حتى في الشق الاول شئ وموانع لقائل ان يقول
على تقدير القول باطل الموطن ١٢
تقدير عرض لخصه للفرد واما يلزم صدق الموجود لاشتقاق من المعنى المصدري قطع
النظر عن حقيقة في ذهننا او لا ثم استدلنا بمجرد عرض عن فرد آخر لذلك الفرد
المعروض لخصه الوجودية انما هي حتى يقاس بالساكن الوجودات على ما هو حال
ساكنها فلا خلاص الا لاش في بيان خصوصية افراد المعاني المصدية ان يقال لو كانت
افرادا غير حصصها لكانت محمولة عليها بالمواطاة لان الفردية انما تكون بحال الموطن
يقال لخصه انه فرد للمواد وليس من غير ما من المعاني المصدية العارضة له وحال المعاني
المصدية على معرفة ما بمواطاة باطل فاقول بقوله اعلم على ما يزرع المعاني
ان يظري كلام المحشي قد قرروا الشق الاشتقاقي بتقريرات كدرة غير صافية

[illegible]

في رواية اخرى
في رواية اخرى

قد رآه كذا كذا...
الحقائق التي تضمنت ان تكون...
منها ما هو...
...
سلم والكون تلك الحقائق منها في جزئ المنع...
الكلام ان يستيقن بحسن تقرير الاستدلال...
...
فريب المشايخ القائلين بان الوجودات الخاصة حقائق متخالفة تشكك في بذواتها...
...
للمساكنات الممكنة وهي الوجود بمعنى الوجودية وان يطل كونهما افراد الوجود...
...
وقد بقي بعد جبايل الوجودية المقام لايت بها قوله في الخاصة مستندة الى الوجود...
...
بمعنى الوجودية الظاهر انه اراد به الامر المنضم مع الماسة فلان الوجودية مستندة...
...
الى ما هو منضم معها في الذهن وان لم الوجود الخارجي الى ما هو منضم معها في الخارج...
...
بالماسة لكنه لا يصح على تقدير اشتراك الوجود بمعنى كما هو الحق عندهم بناء على ما قال...
...
بعض تعليقاته التي يجب انظر اشتراك الوجود بالمصدرى لا اشتراكه في الوجود...
...
والموجودات اشتراكا على وجه الاجماع بحسب النظر الدقيق اشتراك الوجود الحقيقي...
...
انه اراد به الواجب تعالى امتناع استناد الوجودات المختلفة انما هو الوجود المشترك...
...
مختلفة بناء على ان معنى اختلاف الوجودات هو اختلاف الذات والوجود بالاعتبار...
...
بجيد ان بناء على هذا الصواب استنادا الى الوجود بالمعنى المصدرى الى الحق...
...
الوجودية ولو بالاعتبار ولا احتياج الى جعلها مستندة الى الوجود بابه الوجود...
...
بل الجيد في الجواب انما هو الاستدلال على المبني عليه فافهم قوله ثم خص بعضهم الوجود...
...
المعنى من تخصيص المقسم بالحدوث الى تخصيصه بالمعنى وقوله لا يخفى عليك الخ قوله

قد رآه كذا كذا...
الحقائق التي تضمنت ان تكون...
منها ما هو...
...
سلم والكون تلك الحقائق منها في جزئ المنع...
الكلام ان يستيقن بحسن تقرير الاستدلال...
...
فريب المشايخ القائلين بان الوجودات الخاصة حقائق متخالفة تشكك في بذواتها...
...
للمساكنات الممكنة وهي الوجود بمعنى الوجودية وان يطل كونهما افراد الوجود...
...
وقد بقي بعد جبايل الوجودية المقام لايت بها قوله في الخاصة مستندة الى الوجود...
...
بمعنى الوجودية الظاهر انه اراد به الامر المنضم مع الماسة فلان الوجودية مستندة...
...
الى ما هو منضم معها في الذهن وان لم الوجود الخارجي الى ما هو منضم معها في الخارج...
...
بالماسة لكنه لا يصح على تقدير اشتراك الوجود بمعنى كما هو الحق عندهم بناء على ما قال...
...
بعض تعليقاته التي يجب انظر اشتراك الوجود بالمصدرى لا اشتراكه في الوجود...
...
والموجودات اشتراكا على وجه الاجماع بحسب النظر الدقيق اشتراك الوجود الحقيقي...
...
انه اراد به الواجب تعالى امتناع استناد الوجودات المختلفة انما هو الوجود المشترك...
...
مختلفة بناء على ان معنى اختلاف الوجودات هو اختلاف الذات والوجود بالاعتبار...
...
بجيد ان بناء على هذا الصواب استنادا الى الوجود بالمعنى المصدرى الى الحق...
...
الوجودية ولو بالاعتبار ولا احتياج الى جعلها مستندة الى الوجود بابه الوجود...
...
بل الجيد في الجواب انما هو الاستدلال على المبني عليه فافهم قوله ثم خص بعضهم الوجود...
...
المعنى من تخصيص المقسم بالحدوث الى تخصيصه بالمعنى وقوله لا يخفى عليك الخ قوله

...
...
...

...
...
...

...
...
...

والعلم بالغير هو العلم الذي هو عين الممكنات المباني نقصان فلو كان علمه صفة لعلم
عليه كل مناهج واما لاساس مذهبنا فانه قوله **قوله** لا يتحقق العلم حاصله الا بالاعتراض
انما نشأ من الاشياء اذ العلم مطلقا ثلثة معان احدها امر اضافي شانه ان لا يتحقق
الا بعد تحقق المتبیین والاستكمال به استكمال بما هو انشائي لا يصلح للعين مع العلم ولا
مع العالم فادع حارة مقدمه والاستكمال به عينية لا ينبغي لاحد اما الاخر ان كان كل
منها حضورا متحققا فيه لكن ما هو عينه تعالى هو الثاني وما هو عينه لمعلوم هو الثالث
وبما وان كانا متحدين في الممكنات فيما متعارفان في الواجب عينية احدهما مع العلم
عينية الاخر معه فاقم **قوله** فهو نفس المعنى ان اذ كلما يصدق عليه كما هو عند
بالذات في الممكنات كالصورة العلمية والاحالة الادركية وغيرهما من الصفات النفسية
الانضمامية يصدق عليه منشأ الاشياء نفس او غيره بخلاف الواجب بجانين

انه قد تقر في مقوله ان الواجب سبحانه على فاعليا متقدما على المعلوم وسببا لا بما هو
ملاحظة في النظام لعيب من اعراض اللطائف يتبادى باعلى هذا على ان يوجد علمه
ثم اوجد ما يتبادى ذلك لعلم ليس اذ اعلى ذاته سبحانه بان يكون مغايرة له ومتعارفة
وان العلم كمال كما يشهد به قوله تعالى من يوفى الحكمة فقد اوفى خيرا كثيرا ومن المعلوم
ان الاستكمال بالغير اى بالامر المباني نقصان فلو كان علمه تعالى كما يدل عليه كلام
المصنف على حضوره اى يدعى العينية مع المعلوم لكونه عبارة عن نفس المذكور
عند الدرك لزم عدم علمه تعالى قبل وجود الممكنات بحدوث الزمان والزمانيات
وكان علمه بالغير هو العلم الذي هو عين الممكنات المباني نقصان فلو كان علمه صفة لعلم
عليه كل مناهج واما لاساس مذهبنا فانه قوله **قوله** لا يتحقق العلم حاصله الا بالاعتراض
انما نشأ من الاشياء اذ العلم مطلقا ثلثة معان احدها امر اضافي شانه ان لا يتحقق
الا بعد تحقق المتبیین والاستكمال به استكمال بما هو انشائي لا يصلح للعين مع العلم ولا
مع العالم فادع حارة مقدمه والاستكمال به عينية لا ينبغي لاحد اما الاخر ان كان كل
منها حضورا متحققا فيه لكن ما هو عينه تعالى هو الثاني وما هو عينه لمعلوم هو الثالث
وبما وان كانا متحدين في الممكنات فيما متعارفان في الواجب عينية احدهما مع العلم
عينية الاخر معه فاقم **قوله** فهو نفس المعنى ان اذ كلما يصدق عليه كما هو عند
بالذات في الممكنات كالصورة العلمية والاحالة الادركية وغيرهما من الصفات النفسية
الانضمامية يصدق عليه منشأ الاشياء نفس او غيره بخلاف الواجب بجانين

والعلم بالغير هو العلم الذي هو عين الممكنات المباني نقصان فلو كان علمه صفة لعلم
عليه كل مناهج واما لاساس مذهبنا فانه قوله **قوله** لا يتحقق العلم حاصله الا بالاعتراض
انما نشأ من الاشياء اذ العلم مطلقا ثلثة معان احدها امر اضافي شانه ان لا يتحقق
الا بعد تحقق المتبیین والاستكمال به استكمال بما هو انشائي لا يصلح للعين مع العلم ولا
مع العالم فادع حارة مقدمه والاستكمال به عينية لا ينبغي لاحد اما الاخر ان كان كل
منها حضورا متحققا فيه لكن ما هو عينه تعالى هو الثاني وما هو عينه لمعلوم هو الثالث
وبما وان كانا متحدين في الممكنات فيما متعارفان في الواجب عينية احدهما مع العلم
عينية الاخر معه فاقم **قوله** فهو نفس المعنى ان اذ كلما يصدق عليه كما هو عند
بالذات في الممكنات كالصورة العلمية والاحالة الادركية وغيرهما من الصفات النفسية
الانضمامية يصدق عليه منشأ الاشياء نفس او غيره بخلاف الواجب بجانين

والعلم بالغير هو العلم الذي هو عين الممكنات المباني نقصان فلو كان علمه صفة لعلم
عليه كل مناهج واما لاساس مذهبنا فانه قوله **قوله** لا يتحقق العلم حاصله الا بالاعتراض
انما نشأ من الاشياء اذ العلم مطلقا ثلثة معان احدها امر اضافي شانه ان لا يتحقق
الا بعد تحقق المتبیین والاستكمال به استكمال بما هو انشائي لا يصلح للعين مع العلم ولا
مع العالم فادع حارة مقدمه والاستكمال به عينية لا ينبغي لاحد اما الاخر ان كان كل
منها حضورا متحققا فيه لكن ما هو عينه تعالى هو الثاني وما هو عينه لمعلوم هو الثالث
وبما وان كانا متحدين في الممكنات فيما متعارفان في الواجب عينية احدهما مع العلم
عينية الاخر معه فاقم **قوله** فهو نفس المعنى ان اذ كلما يصدق عليه كما هو عند
بالذات في الممكنات كالصورة العلمية والاحالة الادركية وغيرهما من الصفات النفسية
الانضمامية يصدق عليه منشأ الاشياء نفس او غيره بخلاف الواجب بجانين

والعلم بالغير هو العلم الذي هو عين الممكنات المباني نقصان فلو كان علمه صفة لعلم
عليه كل مناهج واما لاساس مذهبنا فانه قوله **قوله** لا يتحقق العلم حاصله الا بالاعتراض
انما نشأ من الاشياء اذ العلم مطلقا ثلثة معان احدها امر اضافي شانه ان لا يتحقق
الا بعد تحقق المتبیین والاستكمال به استكمال بما هو انشائي لا يصلح للعين مع العلم ولا
مع العالم فادع حارة مقدمه والاستكمال به عينية لا ينبغي لاحد اما الاخر ان كان كل
منها حضورا متحققا فيه لكن ما هو عينه تعالى هو الثاني وما هو عينه لمعلوم هو الثالث
وبما وان كانا متحدين في الممكنات فيما متعارفان في الواجب عينية احدهما مع العلم
عينية الاخر معه فاقم **قوله** فهو نفس المعنى ان اذ كلما يصدق عليه كما هو عند
بالذات في الممكنات كالصورة العلمية والاحالة الادركية وغيرهما من الصفات النفسية
الانضمامية يصدق عليه منشأ الاشياء نفس او غيره بخلاف الواجب بجانين

فان من الحاضر عنده الممكنات وليست مثار الاكشاف نفسها ولا غير ما قصد فيها معا
 على امر واحد في بعض المرات كما في علمه تعالى بذاته لا يوجب عينية كما ظن **قوله** اما الثالث
 اه واما الثاني فقد يكون غير في علمه تعالى بغيره **قوله** لكن بما هو عيني الخ وما هو عيني
 المعلوم هو الثالث الاول برى عنها **قوله** وهو مبدء الخ ووقع لا سبعا عينية
 الموجبة لكون الاشياء معلومة حال كونها معدومة لكن برى علمه ان كون ذات
 الواجب تعالى سبدا لا اكشاف الممكنات اكشافا حقيقيا مع ثبات الحقيقة بآياه
 بعقل سليم وعلى التسليم فيفحص عن الحكم مما يتبادر للممكنات بعضها عن بعض عند تقابل
 بمخبر حقيقة واحدة بسيطة فان سبب العلم بالمتميز عنده العالم كيف يتميز بالمعلوم
 عن معلوم آخر عنده مع ان العلم الحقيقي يساوق التمايز والقول بان بديهيا تعالى
 كل ممكن ارتباطا فليس مع غيره بسببه يكون مثار لا اكشاف الممكنات بحسب امتياز
 بعضها عن بعض عنده تعالى كما ينطق به كلام المعلم الثاني في السياسات المدنية الخ
 تفعلان في ذلك الارتباط لا يمكن ان يرتفع به التباين الذي هو مثار الابرار المذكور
 بديهيا تعالى وبين كل ممكن وكذا لا يمكن ان يحصل به امتياز بعضها عن بعض عنده
 فانه فرج امتياز بعض الارتباطات عن بعض عنده وتم وذلك لا مقياسا له فليس
 فيلزم ان يكون اكشافها ايضا تباينا وتساوق العلم والتمايز لا بذاته تعالى وبذلك خلف
 او يتقاسم في تعميمه اول الكلام او يتقاسم ذات الممكن فيلزم الدور او ارتباطا آخر كذا
 غير النهائي فلم يحصل الامتياز اصلا او التميز واحد من تلك سلسلة بالذات لم يتميز واحد منها

فان من الحاضر عنده الممكنات وليست مثار الاكشاف نفسها ولا غير ما قصد فيها معا
 على امر واحد في بعض المرات كما في علمه تعالى بذاته لا يوجب عينية كما ظن **قوله** اما الثالث
 اه واما الثاني فقد يكون غير في علمه تعالى بغيره **قوله** لكن بما هو عيني الخ وما هو عيني
 المعلوم هو الثالث الاول برى عنها **قوله** وهو مبدء الخ ووقع لا سبعا عينية
 الموجبة لكون الاشياء معلومة حال كونها معدومة لكن برى علمه ان كون ذات
 الواجب تعالى سبدا لا اكشاف الممكنات اكشافا حقيقيا مع ثبات الحقيقة بآياه
 بعقل سليم وعلى التسليم فيفحص عن الحكم مما يتبادر للممكنات بعضها عن بعض عند تقابل
 بمخبر حقيقة واحدة بسيطة فان سبب العلم بالمتميز عنده العالم كيف يتميز بالمعلوم
 عن معلوم آخر عنده مع ان العلم الحقيقي يساوق التمايز والقول بان بديهيا تعالى
 كل ممكن ارتباطا فليس مع غيره بسببه يكون مثار لا اكشاف الممكنات بحسب امتياز
 بعضها عن بعض عنده تعالى كما ينطق به كلام المعلم الثاني في السياسات المدنية الخ
 تفعلان في ذلك الارتباط لا يمكن ان يرتفع به التباين الذي هو مثار الابرار المذكور
 بديهيا تعالى وبين كل ممكن وكذا لا يمكن ان يحصل به امتياز بعضها عن بعض عنده
 فانه فرج امتياز بعض الارتباطات عن بعض عنده وتم وذلك لا مقياسا له فليس
 فيلزم ان يكون اكشافها ايضا تباينا وتساوق العلم والتمايز لا بذاته تعالى وبذلك خلف
 او يتقاسم في تعميمه اول الكلام او يتقاسم ذات الممكن فيلزم الدور او ارتباطا آخر كذا
 غير النهائي فلم يحصل الامتياز اصلا او التميز واحد من تلك سلسلة بالذات لم يتميز واحد منها

فان من الحاضر عنده الممكنات وليست مثار الاكشاف نفسها ولا غير ما قصد فيها معا
 على امر واحد في بعض المرات كما في علمه تعالى بذاته لا يوجب عينية كما ظن **قوله** اما الثالث
 اه واما الثاني فقد يكون غير في علمه تعالى بغيره **قوله** لكن بما هو عيني الخ وما هو عيني
 المعلوم هو الثالث الاول برى عنها **قوله** وهو مبدء الخ ووقع لا سبعا عينية
 الموجبة لكون الاشياء معلومة حال كونها معدومة لكن برى علمه ان كون ذات
 الواجب تعالى سبدا لا اكشاف الممكنات اكشافا حقيقيا مع ثبات الحقيقة بآياه
 بعقل سليم وعلى التسليم فيفحص عن الحكم مما يتبادر للممكنات بعضها عن بعض عند تقابل
 بمخبر حقيقة واحدة بسيطة فان سبب العلم بالمتميز عنده العالم كيف يتميز بالمعلوم
 عن معلوم آخر عنده مع ان العلم الحقيقي يساوق التمايز والقول بان بديهيا تعالى
 كل ممكن ارتباطا فليس مع غيره بسببه يكون مثار لا اكشاف الممكنات بحسب امتياز
 بعضها عن بعض عنده تعالى كما ينطق به كلام المعلم الثاني في السياسات المدنية الخ
 تفعلان في ذلك الارتباط لا يمكن ان يرتفع به التباين الذي هو مثار الابرار المذكور
 بديهيا تعالى وبين كل ممكن وكذا لا يمكن ان يحصل به امتياز بعضها عن بعض عنده
 فانه فرج امتياز بعض الارتباطات عن بعض عنده وتم وذلك لا مقياسا له فليس
 فيلزم ان يكون اكشافها ايضا تباينا وتساوق العلم والتمايز لا بذاته تعالى وبذلك خلف
 او يتقاسم في تعميمه اول الكلام او يتقاسم ذات الممكن فيلزم الدور او ارتباطا آخر كذا
 غير النهائي فلم يحصل الامتياز اصلا او التميز واحد من تلك سلسلة بالذات لم يتميز واحد منها

بالحض ايضا والانه تحقق بالاحض به ونحقق ما بالذات فافهم قوله في الحاشية
فلا يرولان المراد بقوله وعلمه بالكل بعد ذاته وكذا بقوله ثمة علمه ثمة وعلمه
التفصيلي لا الاجمالي الذي هو العلم بالحققة وعينه سبحانه وتعالى بقوله تجد الكل بما
الذي يبرهنه المكنان ان ثمة علمه بالكل وجميع المكنات
الفي اتمه ان الكل متساوي الاقدام في سلك المحض عنه تعالى الكتاب بوجوده لا
متحد معه في الحقيقة والتميز وبقوله هو الكل في حد ذاته انه مسبب لكل خلق له لان
تركيبه قوامه منه تعالى السد عنه علوا كبر اقوله وتام القول فيه ان في العلم الفعلي
سببانه يقتضي تفصيلا والقول الاجمالي فيه انه تعالى عالم بنفسه بغيره ام لا وعلى الا
قال علم ما عينه او غيره على السبب في المصنفة فائمة به متعددة في انتهاهي صور الممكنات
تجد انما او واحدة تامة ذات تعلق بالكانات باسرها او عاقبة في ما
حضور الممكنات عنه لوجودها الدبري وحضور الصور الجبروتية والفرقة العالوية
قبل وجود ذي صورها او نفس حضور الاشياء حضورا اشراقيا او محسوسا
المعدوم ما هو خارجا او متروكا علميا بالتحقق واقعي اسرأب بانحاء المقول في العلم
فقران البتة بكونه لا يرد في الخارج فالتفريق بين العلم في الخارج والفرقة العالوية
هذه عشرة مذاسب الى كل سبب اسرأب احاط الحق في السبوطا قوله فذلك ترك
المشاكلية مجموع كون القول العالوية مفارقا وكون وجودها لها فان انتهاهي الحكم على
يدل على اخذ الماخذه كما تقر في موضع ففس عليه قوله ونفس الخ اذا لم ينفق
عن المادة ايضا مقترن في مفهومها فانطبق عليه الحاصل الا قوله والالات الجبروتية
كانت باطنة او ظاهرة وجودا لا لا وانها بل غير كالمعين اذ المراد بها هي القوة

القوة الباصرة المدونة في تجويف ملتقى العصبين النابتين من مقدم الدماغ المتباعد
الى العيين لا الحزم المخصوص قوله فذلك الخ ولعدم كونها مسارات البصر ولم تنض
به لظهوره لكفاته احد ما قوله لم يخرج الخ لانه انما اذكر اني على تقدير جده ان لا
منى في كونه وجودي لي بالوساطة فاذا كان وجودي لي بالاصالة تحقق اقوى
منشأ لا لكشاف القول بكون مناط العلم هو الاول ون الثاني بعد ان انشا
قوله حاصله الخ الظاهر انه حاصل لكل الكلامين كما بناو في الصدر الى الصدر الخ
الخبر فالخصيص الثاني بعد استغنى عنه ومخصوصه ان العقل الشئ وادركه موجوده
لذات الجردة حضورها عندنا بالواسطة بوجودها وحضوره عندنا فاني بالواسطة
الصورة المتحدة معنا اود بها حضورنا وحضور الصورة لطيفة عندنا وعنده تعا
والجبروات لما كان وجودها لنفسها وحضورها بلا واسطة غير ما يكون تعقلها وادراكها
بذواتها لا بما عداها فتعقلها بالمعنى المصدرى وجودها لها حضورها عندنا بمعنى الحاضر
عند الدرك عين واثباتها كاثبات العلم المخصوصي بابها فافهم قوله حسيه تقتضي
موجبه للمكتوب هي حسيه التي يتغير بغيرها المصدق فان كانت معتبرة في المعنوي
كانت داخله في حقيقتها وقوانيه فتوجب التعاير بالذات او كان غير المفهوم العنوان
فقط كحسيه الاكتشاف بالحوار الحاجة او الذنبه بالنسبة الى الاشخاص فالتعاير لا
فالحاصل انه لا بد ان يعلم ان الحجة المذكورة للشيخ كما تدل على نفى التعاير بين مصدا
العقل والمعتقول في تعقل الجبروات نفسها كذلك تدل على نفى التعاير بين مصدا

قوله لا الحزم المخصوص قوله فذلك الخ ولعدم كونها مسارات البصر ولم تنض به لظهوره لكفاته احد ما قوله لم يخرج الخ لانه انما اذكر اني على تقدير جده ان لا منى في كونه وجودي لي بالوساطة فاذا كان وجودي لي بالاصالة تحقق اقوى منشأ لا لكشاف القول بكون مناط العلم هو الاول ون الثاني بعد ان انشا قوله حاصله الخ الظاهر انه حاصل لكل الكلامين كما بناو في الصدر الى الصدر الخ الخبر فالخصيص الثاني بعد استغنى عنه ومخصوصه ان العقل الشئ وادركه موجوده لذات الجردة حضورها عندنا بالواسطة بوجودها وحضوره عندنا فاني بالواسطة الصورة المتحدة معنا اود بها حضورنا وحضور الصورة لطيفة عندنا وعنده تعا والـ الجبروات لما كان وجودها لنفسها وحضورها بلا واسطة غير ما يكون تعقلها وادراكها بذواتها لا بما عداها فتعقلها بالمعنى المصدرى وجودها لها حضورها عندنا بمعنى الحاضر عند الدرك عين واثباتها كاثبات العلم المخصوصي بابها فافهم قوله حسيه تقتضي موجبه للمكتوب هي حسيه التي يتغير بغيرها المصدق فان كانت معتبرة في المعنوي كانت داخله في حقيقتها وقوانيه فتوجب التعاير بالذات او كان غير المفهوم العنوان فقط كحسيه الاكتشاف بالحوار الحاجة او الذنبه بالنسبة الى الاشخاص فالتعاير لا فالحاصل انه لا بد ان يعلم ان الحجة المذكورة للشيخ كما تدل على نفى التعاير بين مصدا العقل والمعتقول في تعقل الجبروات نفسها كذلك تدل على نفى التعاير بين مصدا

قوله لا الحزم المخصوص قوله فذلك الخ ولعدم كونها مسارات البصر ولم تنض به لظهوره لكفاته احد ما قوله لم يخرج الخ لانه انما اذكر اني على تقدير جده ان لا منى في كونه وجودي لي بالوساطة فاذا كان وجودي لي بالاصالة تحقق اقوى منشأ لا لكشاف القول بكون مناط العلم هو الاول ون الثاني بعد ان انشا قوله حاصله الخ الظاهر انه حاصل لكل الكلامين كما بناو في الصدر الى الصدر الخ الخبر فالخصيص الثاني بعد استغنى عنه ومخصوصه ان العقل الشئ وادركه موجوده لذات الجردة حضورها عندنا بالواسطة بوجودها وحضوره عندنا فاني بالواسطة الصورة المتحدة معنا اود بها حضورنا وحضور الصورة لطيفة عندنا وعنده تعا والـ الجبروات لما كان وجودها لنفسها وحضورها بلا واسطة غير ما يكون تعقلها وادراكها بذواتها لا بما عداها فتعقلها بالمعنى المصدرى وجودها لها حضورها عندنا بمعنى الحاضر عند الدرك عين واثباتها كاثبات العلم المخصوصي بابها فافهم قوله حسيه تقتضي موجبه للمكتوب هي حسيه التي يتغير بغيرها المصدق فان كانت معتبرة في المعنوي كانت داخله في حقيقتها وقوانيه فتوجب التعاير بالذات او كان غير المفهوم العنوان فقط كحسيه الاكتشاف بالحوار الحاجة او الذنبه بالنسبة الى الاشخاص فالتعاير لا فالحاصل انه لا بد ان يعلم ان الحجة المذكورة للشيخ كما تدل على نفى التعاير بين مصدا العقل والمعتقول في تعقل الجبروات نفسها كذلك تدل على نفى التعاير بين مصدا

[illegible]

والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...
والله اعلم بالصواب...

اجتماعا بحيث يرتفع الاستيثار بينهما كما صرح به الحاشي في موضع آخر والتميز بين المتحدين
لا يتوقف على اختلاف المحل شخصاً فمحسب المحل الواحد في الزمنية متحدة اوزمان
يوجب ولا تشخصاً باعتبار اجتهاد كالمسؤول في قوله والاغراض اشارة الى ان
يتبين عليه استحالة من ارتفاع الامان عن حكم المحسب على تقدير جواز كون
السودا المحسوس احد اسواد كثيرة ليس ينبغي ان يتبين عليه لانا لا نجد باس
في الارتفاع المذكور اذا محسب قد غلبت كثرها لما هو المقرر في مقرة فادعاء
كيف ان الجسم نفس الصنع فيغلبه كذرة ثم كميته ثم سواد ثم حلوله ليس كذلك
غير المأثورة لا هذا محسب كذا كذا ثم كميته ثم سواد ثم حلوله ليس كذلك
افراد السواد لمطلق عليه فالذاتية كذا رتان اجتماعا والسواد كميته ان
اجتماع المشلين فليتا بل اما تقريره فنقض فهو انه على تقدير حصول الاشياء بنفسها لا
لعلم الجزئي بما هو جزئي ان يحصل من نفسه وشخصه مقارناً بالعارض الخارجية في الذ
او الكل قاصر عن افادة علمه بما هو كذا بل هذا الا اجتماع المشلين الذي وعيتم
لا اجتماع الشخص الذي وانما جزئي الشخصين الخارجين المتشاركين في الذاتية التو
في محل واحد هو نفس لا يصح انكار علم الجزئي بما هو جزئي فانهم استدلو على
الاشياء بانفسها في الذن بانها حكم على اشياء لا وجود لها في الخارج باحكامها
مصادقة وذلك لا يمكن الا بعد وجود تلك الاشياء او ثبوت اشئ للشيئ يستدل
المثبت له او ليس في الخارج فهو في الذن هذا الدليل لو تم دل على حصول الجز
بما هو جزئي ايضاً في الذن بجزئان خلاصة الدليل فيه ايضاً بانها حكم عليه بما هو كذا

انما انما انما

انما انما انما...
انما انما انما...
انما انما انما...

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المسحوق باليمن ذره الكحل في ماء من جبينه المسحوق باليمن ١٢

الوجود لا يكون الا بالذات لا بد ان يكون وجودا سواء كانت المقدرة الفاعلة
 في العلم لا يكون انتفاءه شيئا ما ولا في حاشية الحاشية او لا فاقبل ان يكون
 احتمال كون الزايل حصولا داخل في الشق الاول فظلال الرأى ممنوع لان المفروض
 انما هو كون الحصول والاولو كان اخل في الثاني فانما يصح اذا ارتفع احتمال كون الزايل
 حصولا غير صفته كعلم النفس اتقا وهو ممنوع كذا قيل لو كانت المقدرة الفاعلة
 ما ولة لا يلزم وجوده جميع الاوركات لانه اذا تعلق الزوال بزوال ان وجوده
 وجودية الزايل اللاحق لان العدمي حينئذ لا يكون انتفاءه ليس على رتبة لا يلزم
 الوجود وليس على ما ينبغي ان علم ان الامام يستدل على هذا المطلوب بان
 الوجودانية اسماء بالعلم ليست عدمية لانهما متمازاة عن غير ما بالضرورة والعدم
 ليس كذلك ايضا لو كانت عدمية لكانت عدم ما يقابلها سواء بالحصول او بالعدم
 عدم فيكون العلم عدم لعدم فيكون يتامع فرض عدمه ما بالحصول المركب بمقابل
 الحاصل عنها كما في الحما وفيها ما فيها قد برقوله فينتهي الى ادراك وجوده
 لكن لا يجوز ان يكون حصولا واحدا في جواب قوله في الحاشية في هذا الطريق
 وفاق بينهما انه فيما احاط به صاحب المطارد حاله لا يتم التمسك بالعدم كونه
 الزايل وجودا محضا والناصب به اسم منه من الانتفاء التام فكل هذا الطريق
 ومنها ان في هذا الطريق على تقدير تقيض الدعوى يلزم مراعاة حاله بين تجليات
 الطريق قوله فيها ذلك بين الخوض في انتحاله ارتفاع التقيضين ولعلم ان هذا المقام

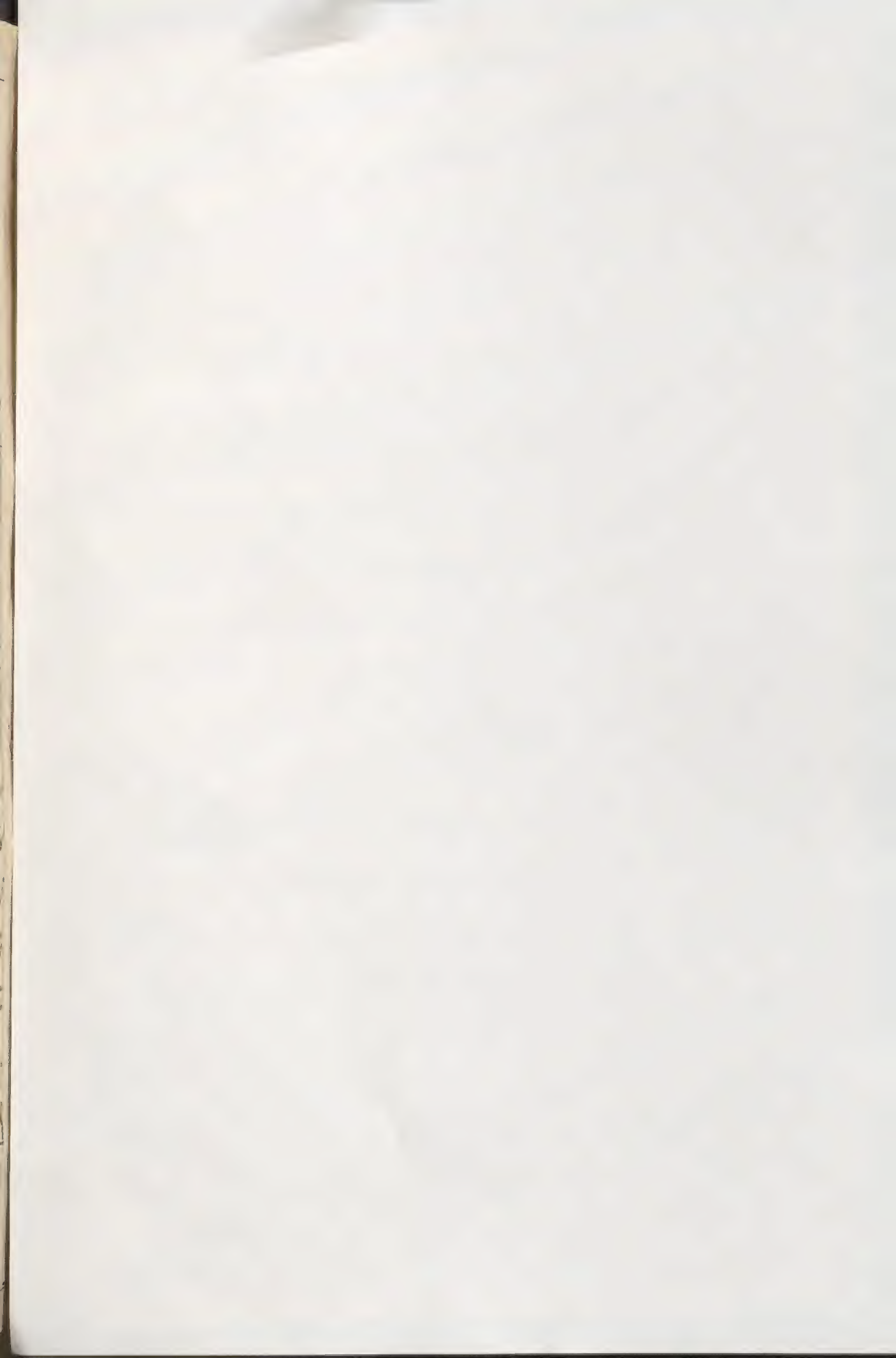
بوجوده لا يكون الا بالذات لا بد ان يكون وجودا سواء كانت المقدرة الفاعلة
 في العلم لا يكون انتفاءه شيئا ما ولا في حاشية الحاشية او لا فاقبل ان يكون
 احتمال كون الزايل حصولا داخل في الشق الاول فظلال الرأى ممنوع لان المفروض
 انما هو كون الحصول والاولو كان اخل في الثاني فانما يصح اذا ارتفع احتمال كون الزايل
 حصولا غير صفته كعلم النفس اتقا وهو ممنوع كذا قيل لو كانت المقدرة الفاعلة
 ما ولة لا يلزم وجوده جميع الاوركات لانه اذا تعلق الزوال بزوال ان وجوده
 وجودية الزايل اللاحق لان العدمي حينئذ لا يكون انتفاءه ليس على رتبة لا يلزم
 الوجود وليس على ما ينبغي ان علم ان الامام يستدل على هذا المطلوب بان
 الوجودانية اسماء بالعلم ليست عدمية لانهما متمازاة عن غير ما بالضرورة والعدم
 ليس كذلك ايضا لو كانت عدمية لكانت عدم ما يقابلها سواء بالحصول او بالعدم
 عدم فيكون العلم عدم لعدم فيكون يتامع فرض عدمه ما بالحصول المركب بمقابل
 الحاصل عنها كما في الحما وفيها ما فيها قد برقوله فينتهي الى ادراك وجوده
 لكن لا يجوز ان يكون حصولا واحدا في جواب قوله في الحاشية في هذا الطريق
 وفاق بينهما انه فيما احاط به صاحب المطارد حاله لا يتم التمسك بالعدم كونه
 الزايل وجودا محضا والناصب به اسم منه من الانتفاء التام فكل هذا الطريق
 ومنها ان في هذا الطريق على تقدير تقيض الدعوى يلزم مراعاة حاله بين تجليات
 الطريق قوله فيها ذلك بين الخوض في انتحاله ارتفاع التقيضين ولعلم ان هذا المقام

العلم لا يكون الا بالذات لا بد ان يكون وجودا سواء كانت المقدرة الفاعلة
 في العلم لا يكون انتفاءه شيئا ما ولا في حاشية الحاشية او لا فاقبل ان يكون
 احتمال كون الزايل حصولا داخل في الشق الاول فظلال الرأى ممنوع لان المفروض
 انما هو كون الحصول والاولو كان اخل في الثاني فانما يصح اذا ارتفع احتمال كون الزايل
 حصولا غير صفته كعلم النفس اتقا وهو ممنوع كذا قيل لو كانت المقدرة الفاعلة
 ما ولة لا يلزم وجوده جميع الاوركات لانه اذا تعلق الزوال بزوال ان وجوده
 وجودية الزايل اللاحق لان العدمي حينئذ لا يكون انتفاءه ليس على رتبة لا يلزم
 الوجود وليس على ما ينبغي ان علم ان الامام يستدل على هذا المطلوب بان
 الوجودانية اسماء بالعلم ليست عدمية لانهما متمازاة عن غير ما بالضرورة والعدم
 ليس كذلك ايضا لو كانت عدمية لكانت عدم ما يقابلها سواء بالحصول او بالعدم
 عدم فيكون العلم عدم لعدم فيكون يتامع فرض عدمه ما بالحصول المركب بمقابل
 الحاصل عنها كما في الحما وفيها ما فيها قد برقوله فينتهي الى ادراك وجوده
 لكن لا يجوز ان يكون حصولا واحدا في جواب قوله في الحاشية في هذا الطريق
 وفاق بينهما انه فيما احاط به صاحب المطارد حاله لا يتم التمسك بالعدم كونه
 الزايل وجودا محضا والناصب به اسم منه من الانتفاء التام فكل هذا الطريق
 ومنها ان في هذا الطريق على تقدير تقيض الدعوى يلزم مراعاة حاله بين تجليات
 الطريق قوله فيها ذلك بين الخوض في انتحاله ارتفاع التقيضين ولعلم ان هذا المقام

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١





والآخر المحمول المطلق ان تبه العقل المولوي لو كان لو اقبيا فرفض ان عمروا
مثلا كان في تلك المرتبة حصل له اول مفهوم المحمول المطلق بالمعنى الذي مر فان
لا ينقبض عن تجويز حصوله ابتداء كما يشهد به الوجود ان يرضيه مثلا اما معلوم
يكون حاصل نفسه او لو حصله قد فرض انه لم يحصل له سوى مفهوم المحمول المطلق فيكون
له وصاوتها عليه فليزم ان يكون حين كونه معلوما محمولا مطلقا واما محمول مطلقا فيكون
حاصل هذا المفهوم الصاوت عليه المفروض الحصول فليزم ان يكون معلوما حين كونه محمولا
ولهذه السببية تقريرات اوجه مختصة بها وبذا التقرر مما نسخ الى عند المناظرة مع
اصحابي قد عرضتها على اذكياء عصفرا فذمات احد بما يعينه في معنى بان تسمى الجذر
الاعم قوله اوزوال شتي الخافا والبعض لا اعطانه من ان اراد مطلقا متعاضدا
لتحقق العدم ان كان في الجواهر ومسلم ان اراد له تنفاه بعد الوجود والادراك
انتفاء الاحكام ان يكون بالاحتقا وانما يجب في الادراك الاحتكا ونفس الاحتكا ان يكون
الادراك المفروض الحدوث زوالا عما لا احتكا لا تنفاه سابقا على ما هو متعاضدا له بل هو
ذلك تنفاه سابقا لما هو متعاضدا له وكلما كان في عدم عدم قد مر حلا لم لم تنفاه الا
تحققا لعدم لزوم تحقق الزوال من قبل تحقق الزوال في تخصيص الاليل وجب تمام
التقرير لانه في حال كون الادراك والاحتقا سابقا على ما هو متعاضدا له فافهم
قوله فالادراك الذي يعقبه الضمير الاول للتنفاه والثاني للادراك لف عقبه
فلان اذا جاء على عقبه فالحاصل ان الادراك لو كان انتفاء ادراك اخر فالادراك الذي
يكون الادراك الثاني الذي يعقبه الضمير الاول للتنفاه والثاني للادراك لف عقبه
فلان اذا جاء على عقبه فالحاصل ان الادراك لو كان انتفاء ادراك اخر فالادراك الذي

[illegible]

٥٨ قوله اسجدوا لله جميعا
 الذليل فدايا فخر من ان
 سترنا لاسكان المذموم
 الذليل فدايا فخر من ان
 سترنا لاسكان المذموم

تخصيص استحالتها في صورة الوجود مشترك في الوجود بانهم علمهم حوز والعادة العدم
وانما منعو العادة الوجود العدم ههنا يلزم عادة العدم ثابت لان الادرار
عدم ثابت فيقولون ثبت في الوجود لان الحكم اقاموا على استحالة الاعادة محضاً
تحلل العدم بين شي وفسره محال في النسبة لادبها من الطرفين فيكون حينئذ الوجود

[illegible]

مولانا والى الله تعالى
 بشفاعة الشيخ الامام والى الله تعالى
 بان يقال فى دليل الاول ان
 لا بد لرباس الطرفين المتنازعين
 لعدم الذى يحصل من وجود
 احواله المتعدده ١٢ مولانا
 قد لا يكون ارتقاء
 كما فى قوله
 لا بد لرباس الطرفين المتنازعين
 لعدم الذى يحصل من وجود
 احواله المتعدده ١٢ مولانا

قوله في قوله لا شيء من هذه الصفات المقتضية لكونها بالذات
على الثاني لا شيء من هذه الصفات المقتضية لكونها بالذات
قوله في قوله لا شيء من هذه الصفات المقتضية لكونها بالذات

المستفاد من الثاني هو في قوة السالبة العدمية
فقط والاول يستلزم الاول الذي هو في قوة الوجبة المحصلة واللازم
ارتفاع التقيضين وان الثاني بل يستلزم الاستثناء الذي في قوة السالبة البسيطة فلام
استثناء استثنائي هنا يستلزم الشيء الذي هو في قوة الوجبة المحصلة لوجوه
على الطريق الثاني ان احتج في صدره ان السالبة العدمية والوجبة المحصلة
عند وجود الموضوع يوهنا النفس لكونها تقتضي العدمية والسالبة البسيطة التي هي متساوية
عند وجود الموضوع تقتضي التساويين وان فكذا ما في قوتها وفي قوة لقيضيهما
فبراج بان العدم الثابت العدم المحض متساويان مفهومهما واحكامهما حتى ان العدم
الثابت صادر او را كما بخلاف المحض منع وجود الموضوع كوزان لصدق احدهما
فترض العدم لا در اركات عن النفس اسما الا الاخير بينهما وان الثاني فلا سلم التلازم
العدمية والسالبة البسيطة وكذا بين في قوتها حتى تفرج عليه فلازم لقيضيهما وتلازم
فقتضي في قوتها ومن ادعى فعلية البيان المحصل في هذا الباب انه علم بالصواب
مع والبيان فيما يقتضون اقول الامور بانه فاما كان بالعلم ايضا فتساويا والا
فالسابق ان قوله يدل على خلافه فم بل على ان اللازم انه على السابق موقوف مع
القرين ايضا وان كان لا يقتضون على تقدير كون كل ادراك استثناء اللازم السابق لكن ان
من ان كان اذ ان وجد ان العلم من ادراكه لا يوافي ما يقتضي من العلم الا بما هو مقتضى
فلا يقتضي ما لا يقتضي ادراكات في الزمان الملاحق زائدة على الادراكات المحصلة

قوله في قوله لا شيء من هذه الصفات المقتضية لكونها بالذات
على الثاني لا شيء من هذه الصفات المقتضية لكونها بالذات
قوله في قوله لا شيء من هذه الصفات المقتضية لكونها بالذات

قوله في قوله لا شيء من هذه الصفات المقتضية لكونها بالذات
على الثاني لا شيء من هذه الصفات المقتضية لكونها بالذات
قوله في قوله لا شيء من هذه الصفات المقتضية لكونها بالذات

[illegible]

[illegible]

حدونا لا بقا يذم مخلل الوجود ولو استعين بالبقية القائمة بان الزائل الواحد ليس
 الا زوال احد لها البقية الممهدة على انه لا يصير حسنة وليلا آخر ثم هذا كله على تقدير
 العقلية بعد قوله يذم عادة المعدوم بعينه واما او العاصلة كما في بعض نسخ
 بعض النافض ايضا حيث في عندي فاما قوله لما اشتر الخ فمباشرة الى ما في المبدأ
 المشتقة من ان القوم ان يشبهوا به لكنهم لم ياتوا عليه سلطان عظيم وغانية ما قام
 بهوا نجد من نفسنا انا اذا اقلنا باذنا اننا الى ادراك شئ تعذر في تلك الحالة الاقبا
 الى ادراك شئ آخر وبه ابو الهادي غير من الطريق المستقيم واما العلم عن النهج القوم
 وما فهو ان الادراك العقلي مغاير للادراك الخيالي حتى اذا قلنا ان الانسان يلق احاطة
 عقليا بمفهوم هذه الالفاظ وظهر في خيالنا امر مطابق في الترتيب له الالفاظ فاذ قلنا
 الناطق انسان فالمعنى المفهوم عند العقل لا يتقلب بخلاف الصورة الخيالية فما نسايد
 القوة الخيالية لا تقوى على استحضار امور كثيرة اما القوة العقلية فليست كذلك فاما
 ما تدل على القوة الخيالية لا القوة العقلية بل البرهان قائم على خلافه لانه حين الحكم لا بد من
 المظهر في ضرورة ان القاضى على شئين لانه يحضر المقضى عليهما الى الحكم
 المذموم وادى به كما ترى ايضا واذ تصورنا شئ واحد لا يكون العلم باجزاءه مفقود
 تمام حقيقة فلو استحال حصول العلم بكل اجزائه وفعلا استحال حصول الفاتحة حقيقة ايضا
 المفردة الواحدة لا شئ فلا بد من حصول المفردتين من الحجارة القاطعة من المفردتين
 سبحانه العقول المفارقة وكذا النفوس الناطقة بعد مفارقة الابدان لا يمكن ان يكون شئ

[illegible][illegible]

[A close-up photograph showing the binding or gutter area of an old manuscript, highlighting the texture of the parchment and the stitching.

[illegible][illegible]

[illegible]

عزیز
فصل در ترکیب الحاریم
عالم ترکیبها متغایا قیام
عن قوتها و اجزایها و اجزایها
کینه اسن للکلیات الرکیزه الوجوه و قیام
عن الاعدا و الی الخ و کان قصه
ایمان و کان قصه

عليه الوحدة لا يصدق عليه العد ولما مر من ان الوحدة ليست من المقولات لتسبع سما
من مقولة الكم والعد ومن مقولة الكم انما على تقدير استعماله على الجزر الصوري فلا تضاهيه
مع امر ليس من جنس الوحدة لا يلزم صدق الوحدة عليه وبجواب منع استحالة صدق
على شئ واحد يصدق كثير وصدق الوحدة على صدق عليه العد كذلك قوله وما
نفي الجزر الخ وهو راي اهل التحقيق يمكن الاستدلال عليه بان تصور حقيقة العد ومع
عن الجزر الصوري شأنه اني ارفع منه قوله اذ العد وح الخ وصينه لا زوم
بلا حرج او الاستغناء عما لا يجوز ان يتحقق عنه ثم اولئك من حيث ليست سفارة
الخ حقيقة تقتضية معتبرة في العنوان فقط والآخر خلاف المفروض الاول او اجماع
عنه الفراء فان قوله حقيقة محصلة اى مرتبة عليه اى راسى سوى مجموع اثاره
لكونه من مقولة الكم وغيره قوله ودخلها في العد والخ انما احتاج الى هذه المقيدة
انه لا يصح حمل قوله محض الوحدات على الوحدات من حيث انها معروضة للثبوت
لتلاجه المنع على قوله اذ العد وح محض الوحدات اذ وح لا معنى لقوله فدخل الوحدة
الخ فان الاستلزام مخالف لما يشهد به الوجدان فضلا عن العينية فافهم قوله يلزم
مع انه يكفي بتقويمه دخلا في مرة واحدة فلام الاستغناء عما لا يجوز عنه قوله من
الوحدات الثلاثة اى من اخذ وحدة مع وحدة اخرى من الوحدات الثلاثة من
انها معروضة للثبوت الاجتماعية قوله وخارجا لفروضة دخول وحدة في وحدة اخرى

من السهل ان الاستدلال من دخول الوحدة المعروفة بالشيء في قول الحقن
 لا يشبهه بالوحدان بل بالوحدان المعروفة بالشيء في قول الحقن
 يصح قول الحقن المعرفين في قول الحقن
 بعينه هو دخول الاعداد في قول الحقن
 واحد ولا يخرج الحجة اخرى فلو كانت
 مستندة الى قول الحقن في قول الحقن
 في قول الحقن في قول الحقن

اصلا لم لو كان حقيقة محض الوجودات لكان لها وجه ظاهرى قوله نحن مجموعها
اي مجموع اجزاء الخمسة يعني الاحاد من حيث انها معرضة للهية الوحدة واما
لانتم اعياها عنها او عرض هذه الهية لها عرض انتم اعياها عن فليس في نفس الامر لاكثر
وحداية ثم العقل يضرب من التحليل فتخرج عنها هذه الهية والافلا يمكن ان تعرض
الكثرة الحقة ضرورة استدلالكم بعد العرض بعد العارض كذا في بعض تعليقات
فان لم يبق لميت عدم العلة المعينة الخ وعدم الاقل اي الجزء عدم العلة المعينة
فان عدم اشياء لا يصدق عليه عدم العلة ولا يصدق عليه عدم الاقل فليس
الترتيب بالعلية والعلوية قوله شئ بعينه الظاهر ان الفاء للتعليل فلا بد ان يتم
مع الدليل شهادة الوجود ان ينقطع البحث قوله ولو ازمه لانه اذا فرض عدم العلة
النامية لزم انعدام المعلول في الاصول بالانعدام احد الاجزاء بعينه او لا بعينه فلو
فعدم اشياء اي لا يمكن عدم الاجزاء مع كون متعلقة بتوقف عليه المعلول فلو
ما يتوقف عليه عدم المعلول فعدم الشئ الذي يتوقف عليه المعلول لا في قوله لا يكون
بمنه بالطريق الاول قوله بل هو مقارن غير لازم لجواز عدم العلة النامية مع جوب
الشروط في معنى احادها وبالاحاد مرتبة الكثرة الحقة وبالكرب تبة الكثرة
المعقوبة فيها الهية عرضا او دخولا قوله لانها جملة الخ بعيني لحد تهديد مقدرة ان
العلية النامية عبارة عن جملة يتوقف عليها من العلل الناقصة بحث لا شئ عنها
نقول يصدق قولنا لو كانت العلة النامية بمعنى الكرب بها من جملة يتوقف عليها من العلل

فان لم يبق لميت عدم العلة المعينة الخ وعدم الاقل اي الجزء عدم العلة المعينة
فان عدم اشياء لا يصدق عليه عدم العلة ولا يصدق عليه عدم الاقل فليس
الترتيب بالعلية والعلوية قوله شئ بعينه الظاهر ان الفاء للتعليل فلا بد ان يتم
مع الدليل شهادة الوجود ان ينقطع البحث قوله ولو ازمه لانه اذا فرض عدم العلة
النامية لزم انعدام المعلول في الاصول بالانعدام احد الاجزاء بعينه او لا بعينه فلو
فعدم اشياء اي لا يمكن عدم الاجزاء مع كون متعلقة بتوقف عليه المعلول فلو
ما يتوقف عليه عدم المعلول فعدم الشئ الذي يتوقف عليه المعلول لا في قوله لا يكون
بمنه بالطريق الاول قوله بل هو مقارن غير لازم لجواز عدم العلة النامية مع جوب
الشروط في معنى احادها وبالاحاد مرتبة الكثرة الحقة وبالكرب تبة الكثرة
المعقوبة فيها الهية عرضا او دخولا قوله لانها جملة الخ بعيني لحد تهديد مقدرة ان
العلية النامية عبارة عن جملة يتوقف عليها من العلل الناقصة بحث لا شئ عنها
نقول يصدق قولنا لو كانت العلة النامية بمعنى الكرب بها من جملة يتوقف عليها من العلل

بأنه لو كان محض الوجودات لكان لها وجه ظاهرى قوله نحن مجموعها
اي مجموع اجزاء الخمسة يعني الاحاد من حيث انها معرضة للهية الوحدة واما
لانتم اعياها عنها او عرض هذه الهية لها عرض انتم اعياها عن فليس في نفس الامر لاكثر
وحداية ثم العقل يضرب من التحليل فتخرج عنها هذه الهية والافلا يمكن ان تعرض
الكثرة الحقة ضرورة استدلالكم بعد العرض بعد العارض كذا في بعض تعليقات
فان لم يبق لميت عدم العلة المعينة الخ وعدم الاقل اي الجزء عدم العلة المعينة
فان عدم اشياء لا يصدق عليه عدم العلة ولا يصدق عليه عدم الاقل فليس
الترتيب بالعلية والعلوية قوله شئ بعينه الظاهر ان الفاء للتعليل فلا بد ان يتم
مع الدليل شهادة الوجود ان ينقطع البحث قوله ولو ازمه لانه اذا فرض عدم العلة
النامية لزم انعدام المعلول في الاصول بالانعدام احد الاجزاء بعينه او لا بعينه فلو
فعدم اشياء اي لا يمكن عدم الاجزاء مع كون متعلقة بتوقف عليه المعلول فلو
ما يتوقف عليه عدم المعلول فعدم الشئ الذي يتوقف عليه المعلول لا في قوله لا يكون
بمنه بالطريق الاول قوله بل هو مقارن غير لازم لجواز عدم العلة النامية مع جوب
الشروط في معنى احادها وبالاحاد مرتبة الكثرة الحقة وبالكرب تبة الكثرة
المعقوبة فيها الهية عرضا او دخولا قوله لانها جملة الخ بعيني لحد تهديد مقدرة ان
العلية النامية عبارة عن جملة يتوقف عليها من العلل الناقصة بحث لا شئ عنها
نقول يصدق قولنا لو كانت العلة النامية بمعنى الكرب بها من جملة يتوقف عليها من العلل

وإذا قيل فقد قيل في قوله إذا فرض الخ اسي أي عديم
وجود ما فرض عديم من الكثرة اذ وجودها مع وجود
الصل لا يعدم الصلة الثانية التي هي الكثرة من
فرض آبا دي ح

قوله في جملة راجعة الى قضايا مفصلة مستقلة اى هذا موجود وهذا موجود وكذا قوله
 الكثرة سعد وم الى هذا سعد وم هذا سعد وم فالقضية الموجهة اليها موضوعها
 الواحد كاذبة ونقضها صادقة والقضايا الباقية بالعكس فكل المركبة في امر
 وعدمه راجع الى عدم احد اجزائه هذا ما عندي في حل هذا المقام قد تحير فيه كثير من
 قوله في الحاشية اذ التحقيق الخ يرو عليه انه قد سبق منه ايضا ان عدم المعلول
 لعدم عليه وليس معنى التاثير زائد اعلى هذا اللهم الا ان يقال المراد بالتاثير تاثير العلة
 المعينة كما حق الفاء وقوله بل ثلثي الخ كناية عن عدم علة ما قوله من الاعداد المعددة
 اى وقت الاتساع كذا المراد في قوله بعيد هذا منشأ انتراعها ليس كذلك قوله
 ومعنى استدلال الخ وقع لما عسى ان يتوهم انه لو كان تلك العدمات اموراً انتراعية
 فالاستدلال بين عدم الاقل وعدم الاكثر انما يتصور اذا كان بين انتراعها ايضا استدلال
 لعدم تحققها به وانتراعها مع انما قد تصور عدم الثلثة مع الغفلة عن عدم الاربعة قوله
 فلا يكون تلك الخ حتى يتبين بطلانها باجراء البرهان المنشقة لابطال التسلسل قوله فان
 المقصود الخ حاصله ان المقصود من اثبات الالاتماهي في تلك العدمات اجراء برهان
 شوا فيها ليتبين بطلانها بان يقال لو كانت سلسلة تلك العدمات موجودة مرتبة
 متناهية فرضنا لها سبداً او سبداً في الرتبة الاولى ليجده سبداً في الرتبة الثانية
 حج في الرتبة الثالثة وهكذا الى غير النهاية ثم فرضنا سلسلة اخرى في نفس تلك
 سبداً بآب فنقول كما ان بازاء سبده الكبير اعني سبده الصغير اعني تلك الالاتماهي
 في رتبة رابعة ليس موجوداً في الخارج

قوله في جملة راجعة الى قضايا مفصلة مستقلة اى هذا موجود وهذا موجود وكذا قوله
 الكثرة سعد وم الى هذا سعد وم هذا سعد وم فالقضية الموجهة اليها موضوعها
 الواحد كاذبة ونقضها صادقة والقضايا الباقية بالعكس فكل المركبة في امر
 وعدمه راجع الى عدم احد اجزائه هذا ما عندي في حل هذا المقام قد تحير فيه كثير من
 قوله في الحاشية اذ التحقيق الخ يرو عليه انه قد سبق منه ايضا ان عدم المعلول
 لعدم عليه وليس معنى التاثير زائد اعلى هذا اللهم الا ان يقال المراد بالتاثير تاثير العلة
 المعينة كما حق الفاء وقوله بل ثلثي الخ كناية عن عدم علة ما قوله من الاعداد المعددة
 اى وقت الاتساع كذا المراد في قوله بعيد هذا منشأ انتراعها ليس كذلك قوله
 ومعنى استدلال الخ وقع لما عسى ان يتوهم انه لو كان تلك العدمات اموراً انتراعية
 فالاستدلال بين عدم الاقل وعدم الاكثر انما يتصور اذا كان بين انتراعها ايضا استدلال
 لعدم تحققها به وانتراعها مع انما قد تصور عدم الثلثة مع الغفلة عن عدم الاربعة قوله
 فلا يكون تلك الخ حتى يتبين بطلانها باجراء البرهان المنشقة لابطال التسلسل قوله فان
 المقصود الخ حاصله ان المقصود من اثبات الالاتماهي في تلك العدمات اجراء برهان
 شوا فيها ليتبين بطلانها بان يقال لو كانت سلسلة تلك العدمات موجودة مرتبة
 متناهية فرضنا لها سبداً او سبداً في الرتبة الاولى ليجده سبداً في الرتبة الثانية
 حج في الرتبة الثالثة وهكذا الى غير النهاية ثم فرضنا سلسلة اخرى في نفس تلك
 سبداً بآب فنقول كما ان بازاء سبده الكبير اعني سبده الصغير اعني تلك الالاتماهي

قوله لان التطبيق لا يجري في الاجزاء الغير المتناسبة للجسم المتصل المتناسبى المقدار لانها بالفعل
 الخ فلو خرج المقام وتخرج العبار في الوجود وان كانت
 الخ فلو خرج المقام وتخرج العبار في الوجود وان كانت
 الخ فلو خرج المقام وتخرج العبار في الوجود وان كانت

تطبيق الاوصاف على الاوصاف المتناسبة للجسم المتصل المتناسبى المقدار لانها بالفعل
 فليكن الخلف ففصل الجسمين المتناسبى المقدار لانها بالفعل
 فليكن الخلف ففصل الجسمين المتناسبى المقدار لانها بالفعل

لان التطبيق لا يجري في الاجزاء الغير المتناسبة للجسم المتصل المتناسبى المقدار لانها بالفعل
 امر واحد متناه والقول بجزائه بعد خروجهما غير متناهي من القوة الى عالم الغيبة
 في الازمنة الغير المتناهية لا يثبت الجواب كما لا يخفى على من له ادنى مسكة في المقام
 ليس في اموضعه قوله قلت الاجزاء الخ حاصله انه لا بد لجزائه من كونها تجري في
 موجودة بالفعل غير متناهية في نفس الامر ما بنفسها او بمشاه انتزاعها حتى
 به بطلانها فيه والاجزاء المتعارفة للجسم الغير المتناسبى المقدار وان لم تكن موجودة
 بنفسها لكنها موجودة بمشاه انتزاعها وهو الجسم الغير المتناسبى المقدار وانما
 الاعداد فليست موجودة غير متناهية بالفعل بنفسها ولا بمشاه انتزاعها فلا
 فيه البرهان فانهم قوله في الحاشية او موجودة لوجود واحد انما يوجد الجسم كما يظهر
 بالتأمل فابداً احتمال آخر غير سديد فافهم قوله فيها ثبت انها موجودة الخ يعني
 ان الكل له وجود خارجي محض بحيث يصح انتزاع الاجزاء لضرب من التحليل كون الكل
 على هذه الحاشية بوجوه وبهي للاجزاء وهذا القدر من الاتحاد ولا يوجب احكاماً
 الكل حتى يلزم ان يصح قولنا هذا الذراع ذراعان كما في بعض حواشيه واما حمل
 على موصوفاتها فليست بهذا القدر بل لارتباطها بغيرها بالبداهة
 فيها دون نحن وفي المسألة لا طاقه لنا على تفسيرها الجامع للمانع كما قام
 في المحل فلابد ان عند الموصوفات متضمنة لغيرها من الموصوفات له وجود خارجي
 محض كونه بحيث ينتزع عنه وجود وبهي فليست متناهية لعمدة المحل بل يكون

قوله فافهم قوله في الحاشية او موجودة لوجود واحد انما يوجد الجسم كما يظهر
 بالتأمل فابداً احتمال آخر غير سديد فافهم قوله فيها ثبت انها موجودة الخ يعني
 ان الكل له وجود خارجي محض بحيث يصح انتزاع الاجزاء لضرب من التحليل كون الكل
 على هذه الحاشية بوجوه وبهي للاجزاء وهذا القدر من الاتحاد ولا يوجب احكاماً
 الكل حتى يلزم ان يصح قولنا هذا الذراع ذراعان كما في بعض حواشيه واما حمل
 على موصوفاتها فليست بهذا القدر بل لارتباطها بغيرها بالبداهة
 فيها دون نحن وفي المسألة لا طاقه لنا على تفسيرها الجامع للمانع كما قام
 في المحل فلابد ان عند الموصوفات متضمنة لغيرها من الموصوفات له وجود خارجي
 محض كونه بحيث ينتزع عنه وجود وبهي فليست متناهية لعمدة المحل بل يكون

فان قيل في ذلك الامر فافهم قوله في الحاشية او موجودة لوجود واحد انما يوجد الجسم كما يظهر
 بالتأمل فابداً احتمال آخر غير سديد فافهم قوله فيها ثبت انها موجودة الخ يعني
 ان الكل له وجود خارجي محض بحيث يصح انتزاع الاجزاء لضرب من التحليل كون الكل
 على هذه الحاشية بوجوه وبهي للاجزاء وهذا القدر من الاتحاد ولا يوجب احكاماً
 الكل حتى يلزم ان يصح قولنا هذا الذراع ذراعان كما في بعض حواشيه واما حمل
 على موصوفاتها فليست بهذا القدر بل لارتباطها بغيرها بالبداهة
 فيها دون نحن وفي المسألة لا طاقه لنا على تفسيرها الجامع للمانع كما قام
 في المحل فلابد ان عند الموصوفات متضمنة لغيرها من الموصوفات له وجود خارجي
 محض كونه بحيث ينتزع عنه وجود وبهي فليست متناهية لعمدة المحل بل يكون

الحاشية
 اى ليد
 الزاوية

ذلك التقدير على ما استمر الحال الآخر
عدم الزمان مستند لوجوده بخلافه
فقالوا ان
قوله فيه انه لا يشي بان
بانه من الكيفية فانه لا يكون
بانتظام القدرات الاخرى بل يكون
علاوة على ذلك ان يكون لا يشي بان
علاوة على ذلك ان يكون لا يشي بان

قوله فاما حصول الصورة الخ يعني ان حكمه على الامر حاصل المطابق للمعلوم تمام
 التقريب بانه المراد بحصول الصورة الذي وعاه اولاً انه العلم المتقيد والذي هو
 مورد مقتضى يدل على ان المراد به الصورة الحاصلة لا تخصراً بالمطابقة للمعلوم فيها
 ان مقتضى حقيقة تجب برها ويل التوسيم من كونها كماله سابقاً لغيره ما يتيسر لي
 الى الان في شرح الكلام السراجوان يقتضي للتعام حتى تختم بالصلوب الصلوة والسلام
 على سيدنا وسيد البرايا والنام على آله واصحابه بعبدة ما في هذا النظام تمت

قوله فاما حصول الصورة الخ يعني ان حكمه على الامر حاصل المطابق للمعلوم تمام
 التقريب بانه المراد بحصول الصورة الذي وعاه اولاً انه العلم المتقيد والذي هو
 مورد مقتضى يدل على ان المراد به الصورة الحاصلة لا تخصراً بالمطابقة للمعلوم فيها
 ان مقتضى حقيقة تجب برها ويل التوسيم من كونها كماله سابقاً لغيره ما يتيسر لي
 الى الان في شرح الكلام السراجوان يقتضي للتعام حتى تختم بالصلوب الصلوة والسلام
 على سيدنا وسيد البرايا والنام على آله واصحابه بعبدة ما في هذا النظام تمت

غلط نامہ غلام بجلی				غلط نامہ حواشی غلام بجلی			
صفحہ	سطر	غلط	صحیح	صفحہ	سطر	غلط	صحیح
۳	۲	لالہ	لالہ	۳	۳۵	حیر	صیغ
۵	۱۱	ما یقینہ	ما یقینہ	۴	۲۲	اہل	اہل
۱۱	۱۱	فیما لا یقینہ	فیما لا یقینہ	۵	۳	لبسوا	لبسوا
۱۱	۱۳	او عی	او عی	۶	۲۳	ہو الجور	قوله الجور
۶	۵	یعقل	یعقل	۱۳	۲۰	انفرادہ	حقیقہ فراوہ
۱۵	۲	حقیقہ	حقیقہ	۱۴	۱۲	والنفاذ	والنفاذ
۱۸	۳	ممتاز	ممتاز	۲۸	۲۳	عن الزا	عن الزا
۱۹	۴	مبتدئ	مبتدئ	۳۸	۳۸	مختصہ	مختصہ
۱۱	۱۱	ات	ات	۳۳	۳۳	انتقاما	انتقاما
۱۲	۱	اجتماعا	اجتماعا	۳۴	۱۳	اعاودہ	اعاودہ
۳۵	۱۲	ہویش	ہویش	۳۶	۲۵	الوجود	الوجود

في العقل والتفكير يستلزم حصول صورة وهذا العلم المتقيد والذي هو
 مورد مقتضى يدل على ان المراد به الصورة الحاصلة لا تخصراً بالمطابقة للمعلوم فيها
 ان مقتضى حقيقة تجب برها ويل التوسيم من كونها كماله سابقاً لغيره ما يتيسر لي
 الى الان في شرح الكلام السراجوان يقتضي للتعام حتى تختم بالصلوب الصلوة والسلام
 على سيدنا وسيد البرايا والنام على آله واصحابه بعبدة ما في هذا النظام تمت

قوله فاما حصول الصورة الخ يعني ان حكمه على الامر حاصل المطابق للمعلوم تمام
 التقريب بانه المراد بحصول الصورة الذي وعاه اولاً انه العلم المتقيد والذي هو
 مورد مقتضى يدل على ان المراد به الصورة الحاصلة لا تخصراً بالمطابقة للمعلوم فيها
 ان مقتضى حقيقة تجب برها ويل التوسيم من كونها كماله سابقاً لغيره ما يتيسر لي
 الى الان في شرح الكلام السراجوان يقتضي للتعام حتى تختم بالصلوب الصلوة والسلام
 على سيدنا وسيد البرايا والنام على آله واصحابه بعبدة ما في هذا النظام تمت

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد لله على الخلة البالغة والحق الساطع العبد ثم انه العبد حماد بن النخعي التقي المفضل
 والمصدق والصلوة والسلام على من كان صوابه التصديقات بطابعها متوجهة الى خيرة
 الاقدمين وحقائق الصور فمنها ما تلة الى جناب المقدس فروع العلم كالمقولات تصوراتها
 وتصديقاتها ونفسه العليا منبع العقائد نظرياتها وفطرياتها وعلى الاله الانوار اصحابها لاخير عظماء
 فانس المقدس رؤساء مجالس الانس امة من امة علم اليقين حماة معالم الملة والدين ما لم
 فيقول العبد معين الخبابة الله القوي محمد زاهد بن اسلم الهروي صاحبها السبعين شراكل غني وغوي كما
 سجدت الصور المصدقين من نفايس المطالب العلية ولطائف المار باليقينية وكانت الاله
 الفبا البحر العلانية والخير الفهامة المودبة تامة اسماوي قطب الملة والدين الرازي في هذا البحث
 والمطلب الميفت شامة على مائة وخمسة على مائة فاروت شرح اسرارها ونهايتها شفت استار
 وضياتها قاصد الاتباع المذهب الصحيح ان خالفه يشهد اخذ الحق اصيرح ان لم يسلمه الجمهور
 اشرع في المصنوع تبقيها من الى الخير والهدى وتوكله اعلم ان العلم الذي هو سرور نفسه هو اول

من حيث الزمان
المشاهدة عن اعتبار مفهوم
الاعتناء به لوجوه ما بدأ يحصل إلى في هذا المقام
المرتبة فيه لوجوه ما بدأ يحصل إلى في هذا المقام
يكون الملك المقام

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

مستمع
لا يترك جوارحه من
صينية فني الوجود
غلامه في ان لا يجد
الى التائبين ان لا يجد
التائبين في الوجود

[illegible]